كلمة ونص

نفاقاً للحكومة

محمود الصالح

يعتقد البعض أننا يجب أن نشكر يومياً للحكومة حتى نكون مواطنين صالحين ومشاركين في تحمل عبء الأزمة. ولا يجوز أن نشتكي أو نعترض أو نكفر بالفساد أو نشير إلى معاناة ما.

والسبب أن الحكومة تقوم بواجبها على أكمل وجه ولا تأتي بالباطل ممن بين يديها أو تغض الطرف عنه بين أيدي الآخرين وإذا كنا لا نرى من الكأس إلا نصفها الفارغ، كما يتهمنا البعض وكأن الصحيح أن تكون الكأس فارغة والاستثناء أن يكون نصفها ممتلئاً وإذا كنا نعتقد أن مبرر وجود أي مسؤول هو ما يقدمه من عمل وإنجاز وخدمة وهذا هو الشيء الطبيعي والذي لا يستحق عليه حمداً ولا شكوراً الاستثناء أن يخطئ بقصد أو يتهاون في أداء واجبه وهو ما نتحدث عنه دائماً..

صحيح أن البعض من أعضاء الحكومة قدم جهداً استثنائياً وأعطى نتائج استثنائية ولكن الأكيد أن البعض الآخر لم يقدم شيئاً ومبرره في ذلك أننا نعيش الحصار والحرب والدمار وكأن الآخر الذي يعطي لا يعيش كل ذلك.. نحن نعتقد أن من يقم بواجبه بالشكل الطبيعي فهو أمر عادي لا يستحق الثناء ولا الذم ومن يقم بواجبه بشكل استثنائي فهو من يستحق المدح ومن لا يقم بواجبه يستحق النقد والذم.

نريد من الجميع أن يرتقوا إلى مستوى ما يقدمه أي جندي في هذه المعركة من دون أن ينتظر أي مقابل. ونريد أيضاً أن يعرف من ينافق لأخطاء البعض من المسؤولين أنهم لا ينالون احترامهم.

ولكن بكل تأكيد يضعون أنفسهم في خندق المدح الهدام الذي يدفع البعض إلى انتفاخ الذات ورؤية الموبقات على أنها إنجازات.

نريد لكل مسؤول أن يرى أي مدح يريد له نفاقاً وتزلفاً لتحقيق مصالح شخصية والنقد الموضوعي مداكاً في بناء الوطن.

فالحكومة مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى ببذل الجهود وتكثيفها خدمة للمواطن والوطن والضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه التهاون بتنفيذ مهامه وواجباته، وسد كل منافذ الوجاهة والفساد وغيره...!

سورية لا تعاني نقصاً في الأطباء المخبريين

الحسن لـ«الوطن»: أغلبية المخبريين لم يغادروا البلاد والقطاع الصحي لن يتأثر بارتفاع الدولار أو انخفاضه

| محمد منار حميجو

كشف نقيب الصيادلة السوريين محمود الحسن أن وزارة التعليم العالي وافقت أمس على المقترحات التي قدمتها النقابة للوزارة حول فتح اختصاصات في الدراسات العليا فيما يتعلق بعلم السموم ومن بينها اختصاص المخابر، على حين أكد نقيب الأطباء السوريين عبد القادر حسن أن سورية لا تعاني من نقص في أطباء المخابر وأن العدد الحالي يغطي كامل الجغرافيا السورية.

وأكد الحسن في تصريح لـ«الوطن» أن فتح اختصاصات في الدراسات العليا لاختصاص السموم والمخابر سيفتح المجال لتطويرها بشكل كبير ولاسيما أن هذا الاختصاص تأثر بالأزمة مثل باقي الاختصاصات الطبية، مشيراً إلى أن نحو ١٠٠٠ صيدلي يعملون في مجال المخابر.

وبين حسن أن العدد الحالي من المخبريين يغطون مساحة الجغرافيا السورية ولاسيما أن أغلبيتهم لم يغادروا البلاد رغم أن مخابرهم تعرضت للدمار وتأثروا بالواقع الذي تعيشه البلاد إضافة إلى غلاء المواد المخبرية وصعوبة استيرادها نتيجة العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية.

وقال الحسن: إن تطوير اختصاص المخابر في سورية يحتاج إلى تعاون الجميع بما في ذلك وزارة التعليم العالي والصحة ونقابتي الصيادلة والأطباء باعتبار أن المخبريين ينتسبون إلى هاتين النقابتين.

وأشار الحسن إلى أن فكرة رفع تسعيرة التحليل في المخابر غير واردة وأن الأسعار ارتفعت قليلا نتيجة غلاء المواد المخبرية وصعوبة تأمينها إلا أن التسعيرة ما زالت ضمن حدودها الطبيعية في ظل ارتفاع كبير في مختلف المجالات.

وشدد الحسن على أن القطاع الصحي سيبقى القطاع المدعوم ولن يتأثر بارتفاع الدولار أو انخفاضه لأنه من الضروريات التي يحتاجها المواطن، معتبرا أن الدولة حافظت على هذا القطاع رغم الصعوبات الكبيرة التي تعاني منها في عدم توافر المواد الأولية والطبية.

> **٣٠٠٠ آلاف مخبري في سورية منهم ١٠٠٠ صيدلي**

بدوره أكد نقيب الأطباء عبد القادر حسن أن الأزمة لم تؤثر في عدد الأطباء المخبريين في سورية وأن العدد كاف لتغطية كامل الجغرافيا السورية، وأن العدد الذي غادر البلاد قليل جداً.

وقال حسن لـ«الوطن» إن السبب الرئيس في عدم نقص الأطباء المخبريين وجود صيادلة مختصين في هذا المجال، إضافة إلى متابعة هيئة المخابر لوضعهم ودعمهم للحفاظ عليهم على اعتبار أن وجود المخبرين يساعد كثيراً الأطباء في تشخيص الأمراض وكشفها.

وأشار حسن إلى المعاناة الكبيرة التي يعانيها الأطباء المخبريون نتيجة فقدان مخابرهم ولاسيما في المناطق الساخنة، ورغم ذلك فإن عدداً كبيراً مازال يمارس مهنته بشكل طبيعي وأن المخابر في سورية موجودة في كل مكان والصعبة تكمن أيضاً في استيراد المادة المخبرية وزيادة سعرها بشكل ملحوظ.

وكشفت إحصائيات طبية إلى أن عدد الأطباء المخبريين بلغ ٢٠٠٠ طبيب من أصل ٢٠ ألف طبيب بشري.

بين مؤيد ومتحفظ.. اجتماع نوعي يرصد دواعي ومبررات تطبيق الامتحانات الوطنية ويغوص بعمق التحديات..

وزير التعليم العالي: ضرورة حفظ سمعة الشهادة.. والجامعات تحولت لمؤسسات امتحانية.. وانخفاض بالكادر التدريسي

| فادي بك الشريف

ما بين مؤيد ومتحفظ على تطبيق الامتحان الوطني بحث مجلس التعليم العالي خلال اجتماع نوعي مهم عقد أمس دواعي تطبيق الامتحانات الوطنية، والهدف من الامتحانات اعتباره شرطاً للتخرج والتفاضل على الدراسات العليا ومعادلة الشهادات وقياس المخرجات وصمام أمان لجودة الشهادة السورية، وذلك في مقر الوزارة بحضور رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وممثلين عن الاتحادات والمنظمات وأعضاء الهيئة التدريسية وعدد من الطلاب في اجتماع ساده النقاش والشفافية بين موافق على تطبيقه خلال الظرف الراهن وبين معارض له.

وأكد وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف الحفاظ على سمعة الشهادة السورية، والأزمة فرضت تحديات مع انقطاع في الطرق وخروج بعض الكليات عن الخدمة ما يتطلب ضبط المخرجات.

مؤكداً أن كل الملاحظات المعروضة ستطرح على مجلس التعليم العالي في جلسة اليوم، مضيفاً وجود امتحانات وطنية في ثلاث كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة وباقي الكليات للسنوات القادمة، وهناك بعض الامتحانات الوطنية خاصة بالدراسات العليا.

وأضاف: نحن مع مصلحة الطلاب وكل إجراء هو لفائدتهم.

ولدى سؤال «الوطن» عن وجود تباين في النظر إلى تطبيق القرار ولاسيما أن اتحاد الطلبة أبدى اعتراضه على تكليف القرار». قال وزير التعليم العالي إن العملية ليست تحديا وإنما مسألة وطنية والامتحان ضرورة أساسية، وهو ما أقره مجلس التعليم العالي وهو في صف الطلاب ومصلحتهم.

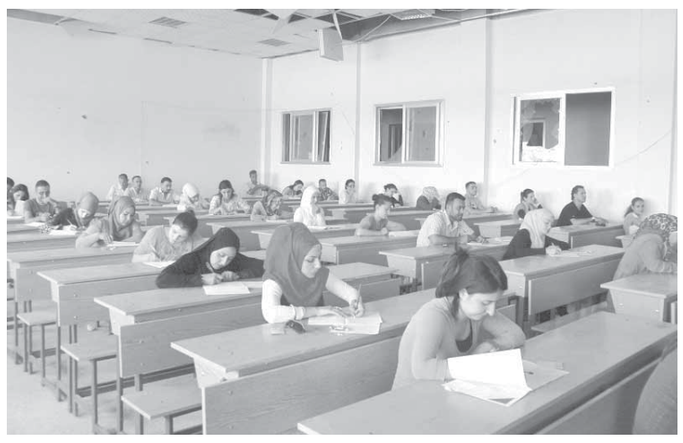

وأضاف المارديني إن هناك أعباء كثيرة على وزارة التعليم العالي، واتخاذ الامتحان الوطني له أسبابه ومبرراته ولا فرق في التعليم العالي بين اختصاص وآخر، ذاكراً وجود أعباء كبيرة على صعيد قلة الكادر التدريسي وفي جامعة الفرات على سبيل المثال، والتكاليف التي يتم دفعها على المعيدين في الخارج والتي قدرت بـ٥٢ مليون يورو خلال ٦ أشهر، ولاسيما أن القليل النادر منهم يعود إلى الوطن، إضافة لخروج فروع الجامعات من الخدمة وآلاف من الطلاب انتقلوا من الجامعات الساخنة إلى الآمنة وسببوا ضغطاً على صعيد الامتحانات، مؤكداً أن الجامعات تحولت لمؤسسات امتحانية، ناهيك عن أساليب الغش التي تطورت وشبكات البلوتوث، وتباين المعدلات بين الجامعات، وأصبحت الجامعات مانحة للشهادة وليس للمهنة.

وأشار المارديني إلى أن الامتحانات الوطنية ضرورة لابد منها في هذه الظروف الصعبة وترتبط بالطلاب المتفوقين ولن تكون الأسئلة إلا على صعيد اختبار الكفاءات والمهارات.

وتحدث أمين مجلس التعليم العالي الدكتور فواز صالح عن قرارات مجلس التعليم العالي الناظمة للامتحان الوطني وآلية الاختبار، وتطور الامتحان الوطني من اختبار كفاءة إلى امتحان موحد وأصبح شرطاً للتخرج في الطب وطب الأسنان والصيدلة، للقبول في الدراسات العليا وممارسة بعض المهن الخاصة وقياس المخرجات والتعيين في وظيفة عامة.

وأكد الصالح أن مبررات تطبيقه هي تحقيق العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص وضمان جودة التعليم وخلق جو من التنافس بين الجامعات وتحقيق شروط الاعتمادية التي تتطلبها بعض الجامعات، وتزويد الخريج بتقويم معياري يساعده ويساعد الجهات المستفيدة على صعيد التوظيف والعمل، منوهاً بتشكيل لجنة من المختصين على صعيد محاور الامتحان والتعميم على الجامعات لإبداء الملاحظات ومن ثمّ على مجلس التعليم لاعتماد هذه المحاور.

وأوضح معاون الوزير لشؤون الجامعات الخاصة الدكتور بطرس ميالة أن هدف الورشة إبراز أهمية الامتحان الوطني الذي يساعد مجلس التعليم العالي في رسم ومراجعة السياسات ومعرفة موقع الجامعة بين الجامعات الأخرى مشيراً إلى أن ذلك يرفع من المستوى العلمي ويمكن من خلاله معرفة الحدود الدنيا من المعرفة لدى الطالب.

إضافة لتوصيف واقع النظم التعليمية وطرق الامتحان والمدخلات، وللامتحان أهمية في عدم الوصول لمرحلة عدم الاعتراف بالشهادة ما يتطلب اعتماد امتحان وطني لقياس الحد الأدنى من المعارف والمهارات حسب المعايير الأكاديمية التي يجب أن يمتلكها الخريج ليكون قادراً على ممارسة عمله بمهنية ومتابعة تحصيله العلمي.

كما أن الامتحان يمنح الخريج الموثوقية، ويمنح الجامعة الاعتمادية والتنافسية، ويمنح الوزارة رسم السياسات التعليمية ويحسن جودة التعليم الحكومي والخاص ويحفز على الرقابة الذاتية.

وتحدث مدير مركز القياس والتقويم الدكتورة ميسون دشاش عن أهمية الامتحانات الوطنية وكيفية إدارتها عبر خمسة مراكز امتحانية لـ١٢ جامعة وآلية التنسيق مع الوزارة والجامعات واللجان والأساتذة من أجل إنشاء بنك أسئلة، ولاسيما مع إنجاز ٥٧ امتحاناً وطنياً خلال الأزمة، إضافة لتحديث المواضيع ومعرفتها عن طريق طباعة الكتيبات الإرشادية.

واعتبر المشاركون أن للامتحان أهمية واجبة التطبيق، على حين تحدث البعض عن أن الطالب المتوسط هو ضابط الإيقاع مع ضرورة التسويق للامتحان قبل تطبيقه إضافة لوجود آلية موحدة للامتحان في كل الكليات.

دجاج السويداء يتفوق على الحر

| السويداء – عبير صيموعة

أكد مدير منشأة دواجن السويداء الدكتور طلعت نمر أن معدل النفوق في طيور المنشأة نتيجة موجة الحر الشديدة التي تتعرض لها البلاد منذ عدة أيام لم تتجاوز ١-٢٪ عن الحد الطبيعي للنفوق عازيا هذا الانخفاض إلى الإجراءات اللازمة التي اتخذتها منشأة دواجن السويداء لحماية الطيور البياضة من الإجهاد الحراري.

حيث أكد نمر أنه تم تجهيز مجموعات التوليد الكهربائية بشكل كامل للعمل مباشرة عند انقطاع التيار الكهربائي وتوفير المياه اللازمة للشرب وأجهزة الترطيب بشكل يومي إضافة إلى وضع جدول مناوبة على مدار ٢٤ ساعة للفنيين لاتخاذ الإجراءات المطلوبة لمواجهة الإجهاد الحراري عند الطيور موضحاً أن الانعكاس الكبير لموجة الحر كان في انخفاض نسبة الإنتاج من البيض.

لافتا إلى مواصلة المنشأة عملها بشكل جيد وتسويق منتجاتها من بيض المائدة داخل المحافظة وخارجها وضمن المنافذ التابعة لها إضافة إلى أن المنشأة تعمل حالياً للتحضير لافتتاح منفذ بيع جديد خلال الفترة القادمة.

وأشار نمر إلى أن منشأة دواجن السويداء أنتجت خلال النصف الأول للعام الحالي ١٩ مليونا و٥٩٤ ألف بيضة من أصل الخطة الإنتاجية البالغة ٢١ مليونا و٩٠٠ ألف بيضة وذلك بنسبة تنفيذ مقدارها ٨٩٪ حيث بلغت قيمة مبيعاتها الإجمالية خلال الفترة نفسها نحو ٣٢٥ مليون ل. س.

الطلب أكثر من العرض و٤٠٠٠ عقد إيجار في تجمع جديدة الفضل

معاناة مستمرة لمهجري القنيطرة.. جشع وطمع واستغلال من المؤجرين

| القنيطرة - الوطن

الاستغلال والجشع والطمع وصل حداً لا يوصف عند أصحاب النفوس الضعيفة، وخاصة ما يتعلق باستغلال المهجرين من قراهم واضطرتهم الظروف القسرية للسكن في الإيجار عند أشخاص لا يعرفون الرحمة أو الشفقة، متناسين أن هؤلاء المهجرين أكثر الناس حاجة إلى المساعدة ومد يد العون، ولسنا هنا بصدد أن يتحول أصحاب العقارات إلى جمعيات خيرية تقدم خدماتها للناس من دون مقابل وإنما العرض يجب أن يكون وفق إمكانات وظروف المهجرين.

الغاية من تلك المقدمة ما يتعرض له المهجرون في تجمعات النازحين بريف دمشق وعلى وجه التحديد في تجمع جديدة عرطوز الفضل، حيث تحول أصحاب العقارات إلى وحوش تنهش في المهجرين وتأكل قوت يوم أطفالهم بعد أن استغلوا حاجتهم في تأمين بيت يؤويهم بعد أن تركوا قراهم ومنازلهم في محافظة القنيطرة والتجؤوا إلى أبناء جلدتهم علهم يجدون عندهم مأوى يقيهم برد الشتاء وحر الصيف، ولكن ما حدث العكس تماما رغم وجود استثناءات قليلة حيث إن البيت الذي كان يؤجر بخمسة آلاف ليرة سورية قفز إلى عشرة ثم خمسة عشر ليستقر عند خمسة وعشرين ألف ليرة، وذلك عند تجديد كل عقد والغريب والمثير بالموضوع أن مدة العقد أصبحت من سنة إلى ثلاثة أشهر ومن يرفض فعليه الإخلاء فوراً لأن البدائل متوافرة وبكثرة فالطلب أكثر من العرض بكثير، حتى إن كثيراً من العوائل في تجمع جديدة الفضل حصروا أولادهم في غرفة وقاموا بتأجير الغرف المتبقية لأن تأجير البيوت والعقارات أصبح تجارة رابحة.

والحقيقة ومن باب الأمانة والموضوعية نؤكد أن هناك عوائل ما زالت تحتضن الأسر المهجرة مجانا ومن دون مقابل ولكنهم للأسف الشديد قلة وكم كنا نتمنى أن يكون العكس ونجد أصحاب النفوس الضعيفة هم الاستثناء في تجمعات النازحين الذين ما زالوا يقيمون في منازلهم والحمد لله لم يتعرضوا للتهجير من منازلهم ليذوقوا مرارة التهجير القسري، وأما شكاوى المهجرين لصحيفة «الوطن» فإننا نتشارك معهم همومهم ومعاناتهم الكبيرة في دفع مبالغ طائلة كان الأولى بها أطفالهم وعائلاتهم ولكن يكفي أن نقول «ارحموا من بالأرض يرحمكم من في السماء».

المهجر (ن، د) يقول اضطررت للنزوح من قريتي في القطاع الجنوبي والتجأت إلى تجمع الفضل بسبب قربها من المحافظة ووقوعها على الطريق الواصل بين دمشق والقنيطرة مركز عملي، وفي البداية دفعت قيمة الإيجار عشرة آلاف ليرة، ليعود المؤجر وبعد فترة بالطلب مني زيادة الأجرة وبالفعل تمت الزيادة إلى ١٥ ألفاً ولمدة ثلاثة أشهر وبعد انتهاء العقد زادت الأجرة إلى ٢٥ ألف ليرة وإلا فعلي إخلاء المنزل وأمام الضغوط والابتزاز تركت المنزل، لأقوم باستئجار منزل بعيد عند الجبل ومن دون خدمات ومرافق عامة وبقيمة ١٥ ألف ليرة.

أما المهجرة «م، م» فتقول لم أتمكن من استئجار منزل بسبب طلب أصحاب المنازل مبالغ أكبر من طاقتنا، علما أن لدي أماً مريضة وكبيرة بالسن وأختاً لا تعمل، وعملي مستخدمة في إحدى المديريات، وأمام ذلك لجأت إلى مركز إيواء الخياط وعانينا الكثير بسبب البرد ولعدم وجود نوافذ أو أبواب أو أي خدمات، مؤكدة أن كثيراً من العوائل المهجرة من محافظة القنيطرة تقيم في أبنية غير منجزة بسبب غلاء الإيجارات والاستغلال ملتحفين السماء يأملون بالعودة القريبة إلى ديارهم.

مصادر بلدية تجمع جديدة الفضل تؤكد أن مجموع العقود التي تم تنظيمها وصدقت عليها البلدية تجاوزت أربعة آلاف عقد، ومدة العقود تتفاوت بين ثلاثة أشهر وستة، ولا يوجد قانون يمنع المؤجر من تقاضي أجرة محددة والسبب في ذلك أن الطلب أكثر من العرض، ويتوقف دور البلدية فقط في التصديق على العقد.

طرحت منها ١٠٠ طن

خزن حماة تشتري ٣٥٠ طناً من مزارعي البطاطا

| حماة - محمد أحمد خبازي

أكد المهندس أشرف باشوري مدير فرع المؤسسة العامة للخزن والتسويق بحماة، شراء ٣٥٠ طناً من البطاطا، من إنتاج مزارعي حماة الوافر، والذي تدنت أسعاره بشكل كبير نظراً لإغراق السوق المحلية به.

وقد تم تخزين هذه الكمية ضمن غرف التبريد العائدة للفرع، وطرح ١٠٠ طن منها في صالات ومراكز بيع فرع المؤسسة، بغرض التدخل في الأسواق لارتفاع أسعارها اليوم، ودعم احتياجات المواطنين منها بأسعار منافسة، والكمية المطروحة من مختلف الأصناف ولاسيما صنفي سبونتا ودراجا. وقال المهندس باشوري: إن المؤسسة تسعى لاستجرار العديد من محاصيل المزارعين في عدد من المناطق لتقليص الحلقات التجارية لهذه المنتجات، ولإعطاء المزارعين قيم محاصيلهم مع هامش جيد من الأرباح، كذلك لإيصال هذه المنتجات للمواطنين بأسعار مقبولة ونوعيات جيدة.

وبالنسبة للبطاطا قال: هناك لجان لشراء البطاطا مباشرة من حقول المزارعين في مختلف مناطق المحافظة وشحنها بسيارات تابعة للمؤسسة، وبالأسعار الرائجة بين ٥٣ إلى ٥٥ ليرة للكغ الواحد، وهي من الأصناف عالية الجودة والمانعة لأي تزريع أو إنبات، ويمكن تخزينها لعدة أسابيع أو أشهر من دون تعرضها لأي تلف أو تبدل في مواصفاتها القياسية.

وأكد باشوري أن الفرع يخطط لحفظ وتخزين جزء من المحصول في غرف التبريد العائدة له، والتي تتسع لنحو ٤٠٠ طن من محصول البطاطا ليتم طرحها خلال الأشهر المقبلة بأسعار منافسة.